



هذا المقرر الذي يحمل عنوان "مقدمة حول نفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصميم الشامل" من إعداد وتصميم مركز مدى، قطر، وهو مرخص وفق الرخصة الدولية للمشاع الإبداعي: نسب المصنف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي. Creative Commons Attribution-ShareAlike 4.

لعرض نسخة من هذا الترخيص، يمكن زيارة: [موقع مؤسسة المشاع الإبداعي](#)



## الأهداف العامة

- ⊕ معرفة أهم الاتفاقيات والقوانين على المستوى الدولي والوطني المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- ⊕ الإلمام بالقوانين والسياسات وأفضل الممارسات على المستوى الدولي والوطني حول نفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

## معاور الوحدة

- الاتفاقيات والقوانين الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- الاتفاقيات والقوانين والمعايير الدولية المتعلقة بإمكانية الوصول ونفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- السياسات وأفضل الممارسات حول نفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

# الكفاءات المستهدفة

⊕ [ إطار عمل مدى لتنمية الكفاءات في نفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصميم الشامل -- [الرابط](#) ]

- D2.1 و D2.2

## مخرجات التعلم

← مع نهاية هذا المحور، ستكون قادرا على :

⊕ تسمية أبرز الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

⊕ التعرف على المشهد القانوني على المستوى الدولي والوطني المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

⊕ التعرف على القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بإمكانية الوصول ونفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

⊕ استعراض أمثلة لأهم السياسات وأفضل الممارسات حول نفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

---

# 3. السياسات وأفضل الممارسات حول نفاذية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

# 1. السياسات حول إمكانية الوصول والنفاذية أ نظرة عامة

- ممارسات النفاذ يجب أن توضع في إطار عمل شامل لجميع سياسات القطاعات كي يكون لها الأثر الأكبر على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة والقيود الوظيفية والمتقدمين في السن.
- يعمل مركز مدى ضمن إطار السياسات التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة بتنسيق مكثف مع أصحاب المصلحة من أجل تطبيق وضمن نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- يتم تحقيق ذلك من خلال تحديد الفجوات في السياسات ورفع توصيات تبني على أساس أفضل الممارسات والدراسات في مجال النفاذية.

# 1. السياسات حول إمكانية الوصول والنفاذية

## ب المصطلحات (2/1)

- القانون - يكمل القانون العملية التشريعية، ويمثل مرجعا تشريعيًا ينظم الممارسات على الأرض عند التفعيل والدخول حيز التنفيذ.
- السياسة - تحدد الأهداف العامة للوزارة أو الوكالة الحكومية أو المؤسسة بشكل عام، وكذلك المبادئ والأساليب لتحقيق تلك الأهداف. السياسات ليست بالقوانين، لكنها يمكن أن تؤدي إلى تطوير القوانين.
- القطاع العام - يشمل الكيانات الحكومية أو التي تديرها أو تملكها الحكومة، والكيانات التي تتلقى تمويلًا حكوميًا.
- القطاع الخاص - الشركات والمؤسسات التي ليست جزءًا من القطاع العام، بما في ذلك المنظمات غير الهادفة للربح.

# 1. السياسات حول إمكانية الوصول والنفاذية

## ب المصطلحات (2/2)

- مشتق من المبادئ التوجيهية WCAG يُستخدم عندما يكون المعيار مبنياً على إصدار من المبادئ التوجيهية، ولكن تم استبعاد بعض المتطلبات أو تعديلها أو تمت إضافة متطلبات أخرى بخلاف تلم المذكورة في المبادئ التوجيهية
- قانون المشتريات - قانون يتطلب شراء الحكومة للسلع والخدمات التي يمكن الوصول إليها.
- توصية الشراء - اختياري ، ولكن مُشجّع لشراء سلع وخدمات يمكن الوصول إليها.
- السياسة الإلزامية - أهداف الوصول المطلوبة أو التنفيذ التي لا ينظمها القانون.
- أفضل الممارسات: مجموعة من التوصيات والتجارب التي توضح أساليب وطرق العمل الأكثر فعالية نحو تحقيق الأهداف المرجوة ذات الصلة بالنفاذية.

# 1. السياسات حول إمكانية الوصول والنفاذية ت أمثلة عن السياسات

— للإتمام...

موقع اتحاد شبكة الويب العالمية

## 2. أفضل الممارسات حول إمكانية الوصول والنفاذية أ أمثلة عن أفضل الممارسات

— للإتمام...

# اختبر معلوماتك:

- أجب عن الأسئلة الآتية:

# اختبار نهاية الوحدة:

- أجب عن الأسئلة الآتية:

---

شكرا على المتابعة ...